الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الإحصائي السنوي لعام 2014

الإصدار الرابع لعام 2015

إدارة التخطيط ودعم القرار

www.economy.gov.ae

الرؤيـــــة

"اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة"

الرســـــالة

"تنمية الاقتصاد الوطني و تهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والتميّز العالمية واقتصاديات المعرفة"

القيم

الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين من داخل وخارج الوزارة.

احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية

روح الفريق: التعاون والعمل الجماعي ودعم ومساندة كافة فرق العمل من موظفي الوزارة والشركاء الإستراتيجيين لتحقيق التميز المنشود.

المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضافة على نتائج العمل.

الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

أبوظبي – المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ.ع.م.
هاتف: +9712613111
فاكس: +9712626000
البريد الإلكتروني: info@economy.ae
إنترنت: www.economy.ae

إدارة التخطيط ودعم القرار

البريد الإلكتروني: pdsd.inf@economy.ae
هاتف: +97143161575
www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy
twitter.com/Economyae

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الإحصائي السنوي لعام 2014

الإصدار الرابع لعام 2015

إدارة التخطيط ودعم القرار

صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة
حاكم أبوظبي (حفظه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة حاكم دبي (حفظه الله)

فهرس التقرير الإحصائي

- الرؤية والرسالة والقيم والأهداف. 02
- مقدمة. 13
- المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. 15
- ملخص تنفيذي للأنشطة الإقتصادية للعام 2014. 16

(أولاً) قطاع الشركات وحماية المستهلك. 17

1. إدارة التسجيل التجاري. 18
2. إدارة الوكالات التجارية. 26
3. إدارة الرقابة التجارية. 29
4. إدارة حماية المستهلك. 36
5. إدارة مدققي الحسابات. 39

(ثانياً) قطاع الشئون الصناعية. 42

1. إدارة التراخيص الصناعية. 42
2. إدارة المنشأ. 48
3. إدارة مكافحة الإغراق. 55

(ثالثاً) قطاع التجارة الخارجية. 62

(رابعاً) قطاع الملكية الفكرية. 78

1. إدارة العلامات التجارية. 78
2. إدارة المصنفات الفكرية. 81
3. إدارة الملكية الصناعية. 82

رســالة الــوزير

تعمل وزار ة الإقتصاد جاهدة على دعم استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن منظومة العمل الحكومي الإماراتي المتميز ،واضعين نصب أعيننا تعزيز مكانة إقتصادنا الوطني على الخارطة الإقتصادية العالمية وتحقيق رؤيتنا المتمثلة بالوصول إلى إقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

إننا نمضي قدماً وبثقة وعزيمة نحو الأهداف التي وضعناها كي نعزز مكانة إقتصادنا الوطني،بما يواكب مسيرة التنمية المستدامة الشاملة التي تشهدها دولتنا الحبيبة،حيث تواصل الإمارات لفت أنظار العالم من خلال الإنجازات المتتالية التي تحققها، فبعد أن شهدنا المركز المتقدم الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن معهد التنمية الإدارية، هاهو أحد أهم المؤشرات العالمية يشهد أيضاً لدولتنا بمدى تقدمها وتطورها وبصحة النهج الذي تقودها عليه قيادتنا الرشيدة، حيث حققت الإمارات تقدما كبيراً بلغ سبع مراتب في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" لعام 2015-2014 وتبوأت مواقع متقدمة في القطاعات المختلفة التي يركز عليها التقرير.

إن عظمة منجزات دولتنا وشعبنا لم تعد تخفى على أحد، وما كنا لنحقق هذه المنجزات لولا الرؤية الثاقبة لقيادتنا الرشيدة والدعم اللامحدود لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وأخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات.

ومع إحراز الإمارات للمركز الثاني عشر على مستوى العالم في تقرير التنافسية العالمي، سجلت إنجازاً متمثلاً في تقدمها سبع مراتب دفعة واحدة في ظرف عام، ومتجاوزة دولاً عريقة على مستوى العالم في التنافسية الكلية لإقتصادها، إلى جانب تحقيقها للمركز الأول في عدد من المؤشرات الفرعية وتحسن أدائها في ثمانية وسبعين مؤشراً فرعياً من أصل مئة وأربعة عشر مؤشراً. وقيمة هذا الانجاز تكمن في ان تقرير التنافسية العالمي يعد أحد أهم المؤشرات الدولية الخاصة بالتنمية والتقدم الإقتصادي ويكتسي أهمية خاصة نظراً لما يتميز به من تحليل دقيق لمختلف الركائز والمعطيات الاقتصادية والتنموية ويصنف مختلف دول العالم وفقا لمعايير موضوعية صارمة دون محاباة أو مجاملة.

إن التطور والقفزات الكبيرة التي يحققها إقتصادنا الوطني، خاصة في ظل التحول نحو إقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والإبتكار وتصدر دولتنا الحبيبة للمشهد الاقتصادي الدولي يضعنا جميعا في وزراة الإقتصاد بمختلف مواقع عملنا ومهامنا أمام مسؤولية كبيرة، إذ يتوجب علينا أن نقدم جهداً مضاعفاً كي نحافظ على المكتسبات المميزة ونعززها بإنجازات جديدة، ونحقق المزيد من التقدم على مختلف المستويات من خلال القيام بعملنا على أكمل وجه وإنجاز مهامنا بأسرع وقت وأفضل جودة، وكلي ثقة بامكانيات وبحماس واخلاص كوادرنا الوظيفية وحرصهم على الإبداع والابتكار في أداء مهامهم وإنجاز أعمالهم.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري
وزيــر الإقتصــاد

مقدمة

من شأن البيانات والمعلومات الإحصائية وضع الحقائق وتوضيح الرؤى أمام المعنيين وأصحاب القرار، بما يسهم بفاعلية في وضع ورسم السياسات الاقتصادية وكفاءة تنفيذها وترشيد اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى اعتبارها مرجعاً ومرشداً للعاملين في مجال الاقتصاد ومؤسسات القطاع العام والخاص ومؤسسات التعليم والبحث العلمي وللأفراد من باحثين ودارسين.

من أهم اختصاصات ومهام إدارة التخطيط ودعم القرار بالهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الاقتصاد جمع وتحليل البيانات القطاعية بمختلف مجالاتها وإصدار تقارير دورية بشأنها، ومن ثم تقوم الإدارة بجمع المعلومات الاحصائية وبرمجتها وتحليلها لإتاحتها في صورة مرنة سهلة التداول، لتكون عونا لأصحاب القرار والمخططين والدارسين والباحثين وتمكن من استغلال كافة الإمكانيات والموارد المتاحة بالصورة الأمثل.

يأتي التقرير الإحصائي السنوي لعام 2014 الذي أعدته إدارة التخطيط ودعم القرار بوزارةالاقتصاد من خلال رصد وتوثيق كافة البيانات الإحصائية التي مصدرها سجلات قطاعات وإدارات الوزارة، وتعتبر تلك البيانات رافداً أساسياً لرسم صورة عن الوضع الاقتصادي الراهن كونها تعكس التزام الوزارة باختصاصاتها وأداء مهامها حيث توفر بيانات تفصيلية ومؤشرات تتسم بالدقة والحداثة عن كافة أنشطتها، التي تشتمل على عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة وقيمة رأسمالها، والشركات الأجنبية، وعدد الوكالات التجارية المسجلة، وعدد الوكلاء التجاريين المسجلين، وعدد العلامات التجارية، وعدد الرخص الصادرة من الوزارة لإقامة مصانع جديدة، رؤوس الأموال المستثمرة وعدد العمال، وعدد شهادات المنشأ بأنواعها، واحصائيات عن أنشطة حماية المستهلك، وغيرها من الأنشطة المختلفة.

و الوزارة لن تدخر جهدا في سبيل توفير المزيد من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية وتحديثها وإتاحتها لكافة الجهات المعنية بالشأن الاقتصادي، ايماناً منها أن الإعلان الدوري عن تلك النشاطات والمعلومات بشفافية سيساهم في تحسين بيئة ومناخ الأعمال وسيقدم الصورة المطلوبة أمام المؤسسات الدولية والمستثمرين عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية المزدهرة في الدولة.

والله ولى التوفيق.

الجدول رقم (1)
المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية
لدولة الإمارات العربية المتحدة 2012 - 2014

البيان	2012	2013	2014
السكان (مليون نسمة)*	8.5	8.6	8.7
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار درهم)	1371.4	1421.9	1466.9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري%	% 7.1	% 3.7	% 3.2
الناتج المحلي الجاري للقطاعات غير النفطية	832.2	890.9	963.1
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقى (مليار درهم)	1058.6	1104.4	1154.8
معدل نموالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	% 6.9	% 4.3	% 4.6
ناتج القطاعات غير النفطية بالأسعار الحقيقية	719.3	755.3	791.8
مساهمة القطاعات غير النفطية فى الناتج الحقيقي	% 67.9	% 68.4	% 68.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الجاري (ألف درهم)*	161.3	165.3	168.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الجاري (ألف دولار)*	43.9	45.0	45.9
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (ألف درهم)*	124.5	128.4	132.7
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (ألف دولار)*	33.9	34.9	36.2
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار درهم)	309.2	321.6	347.9
صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة (مليار دولار)	9.6	10.5	10.1
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة (مليار دولار)	95.0	105.5	115.6
إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (مليار درهم)	1380.1	1441.0	1437.0
إجمالي الواردات من السلع والخدمات (مليار درهم)	1033.0	1092.3	1143.0
معدل التضخم	% 0.7	% 1.1	% 2.3

* تقديري.

الجدول رقم (2)
ملخص تنفيذي للأنشطة الاقتصادية
للعام 2014

المؤشر	2014
عدد الشركات المساهمة الخاصة	150
عدد فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة	3963
عدد الوكالات التجارية المقيدة	443
عدد الوكالات التجارية المشطوبة	194
عدد الوكالات التجارية المجدد قيدها والمؤشر بتعديل بياناتها	4644
عدد الوكالات التجارية المسجلة	5154
عدد الجولات التفتيشية لإدارة الرقابة التجارية	22699
عدد المخالفات المحررة من قبل إدارة الرقابة التجارية	5599
عدد الجولات التفتيشية لإدارة حماية المستهلك	8
عدد الشكاوى المقدمة لإدارة حماية المستهلك	15235
عدد الشكاوى التي تم حلها من قبل إدارة حماية المستهلك	13860
عدد مدققي الحسابات المشتغلين (أفراد) المقيدين	58
عدد شركات تدقيق الحسابات الوطنية المقيدة	8
عدد المنشآت الصناعية	5882
حجم الاستثمار بالمنشآت الصناعية (مليون درهم)	125197
عدد العمال بالمنشآت الصناعية	427800
عدد الطلبات المقدمة للعلامات التجارية	20283
عدد العلامات التجارية المسجلة	18953
عدد العلامات التجارية المعترض عليها	957
عدد العلامات التجارية التي عليها تظلم	1038
عدد العلامات التجارية التي انتقلت ملكيتها	1416
عدد العلامات التجارية المرخص باستعمالها من قبل الغير	108

عدد طلبات تسجيل مصنف فكري	567
عدد طلبات تسجيل مستوردي وموزعي المصنفات الفكرية	441
عدد شكاوى انتهاك حقوق المصنفات الفكرية	16
عدد طلبات النماذج المقدمة لإدارة الملكية الصناعية	804
عدد الملكية الصناعية المرسلة للفحص الفني بالنمسا	1228

المصدر: بيانات الإدارات المختلفة، وزارة الاقتصاد.

(أولاً) قطاع الشركات وحماية المستهلك

مهام قطاع الشركات وحماية المستهلك

يعتبر قطاع الشؤون التجارية احد القطاعات الستة المكونة لوزارة الاقتصاد ويضطلع القطاع بمجموعة من المهام ابرزها

1. اقتراح السياسة التجارية بما يسهم بتحقيق التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي
2. اقتراح مشروعات القوانين واللوائح المنظمة للنشاط التجاري والاقتصادي ذات العلاقة والإشراف على تنفيذها.
3. المساهمة في تطوير الخطط والبرامج الداعمة لبناء اقتصاد معرفي تنافسي وتطوير البنية الالكترونية اللازمة لعمل القطاع.
4. بناء شراكة استراتيجية تكاملية مع الدوائر الاقتصادية المحلية بالامارات والجهات الوطنية الاخرى ذات العلاقة بالاهداف المؤسسية.
5. تحقيق اعلى حماية للمستهلك وتحقيق الاستقرار بالأسواق وكبح جماح التضخم للسلع والخدمات ذات العلاقة بإشراف القطاع وتحقيق الحماية التجارية للمنتجات والأسواق من الغش والتدليس التجاري.
6. تعزيز العلاقة مع الشركاء والمتعاملين بما يحقق اهداف القطاع الاستراتيجية.
7. قيد السجل التجاري والوكالات التجارية و مدققي الحسابات والإشراف على الجمعيات العمومية للشركات.

8. الاشراف والرقابة على الاسواق ومنع الغش التجاري بالتعاون مع الجهات المعنية.
9. الاشراف على تنفيذ السجل المركزي الموحد والانشطة الاقتصادية.
10. تطوير الخطط والبرامج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالدولة.
11. الاشراف على تنظيم المنافسة بالدولة.

*ملخص لأهم البيانات الاحصائية للقطاع:

1. إدارة التسجيل التجاري

أ . الشركات المساهمة الخاصة

تطور عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بوزارة الاقتصاد حتى نهاية عام 2014 ليصل إلى (150) شركة، مقابل (149) شركة بنهاية عام 2013 بنسبة نمو بلغت نحو 0.7 %. يتركز 133 شركة منها بإمارتي أبو ظبي ودبي باعتبارهما تشكلان عصب النشاط الاقتصادي بالدولة وبنسبة تركز بلغت 88.7 %، على حساب ضعف تسويق الفرص الاستثمارية المتاحة بالامارات الشمالية.

جدول رقم (3)

الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة موزعة حسب الإمارة حتى نهاية عام 2014

الإمارة	العدد	النسبة %
أبو ظبي	87	% 58.0
دبي	46	% 30.7
الشارقة	8	% 5.3
الفجيرة	4	% 2.7
رأس الخيمة	3	% 2.0
عجمان	2	% 1.3
المجموع	150	% 100.0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الشكل رقم (1)
الشركات المساهمة الخاصه موزعة حسب الامارة عام 2014

بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المساهمة الخاصة المكتتب بها في إمارتي أبو ظبي ودبي نحو 140.6 مليار درهم بنسبة 97.8 % من رؤوس الأموال المكتتب بها على مستوى الدولة، بينما بلغت قيمة رؤوس أموال المدفوعة بهما نحو 134.4 مليار درهم بنسبة 98.6 % من إجمالي رؤوس الأموال الشركات المساهمة الخاصة المدفوعة بالدولة.

جدول رقم (4)
رؤوس أموال الشركات المساهمة الخاصة المكتتبة والمدفوعة موزعة حسب الإمارة حتى نهاية عام 2014

الإمارة	رأس المال (مليار درهم)			
	المكتتب به	النسبة %	المدفوع	النسبة %
أبو ظبي	44.8	% 31.2	40.4	% 29.6
دبي	95.8	% 66.6	94.0	% 68.9
الشارقة	1.4	% 1.0	1.4	% 1.0
الفجيرة	1.5	% 1.0	0.5	% 0.4
رأس الخيمة	0.1	% 0.1	0.1	% 0.1
عجمان	0.1	% 0.1	0.1	% 0.1
المجموع	143.7	% 100.0	136.5	% 100.0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

كونت الشركات المساهمة الخاصة بقطاعات الاستثمار والعقارات والتمويل والكهرباء والماء الحصة الكبرى على مستوى الدولة من حيث العدد وقيمة رأس المال المدفوع، حيث بلغ عددها 116 شركة بقيمة رأس مال مدفوع بلغ 129.5 مليار درهم وبنسبة 95.0 % من رؤوس الأموال المدفوعة للشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة عام 2014.

جدول رقم (5)
رؤوس أموال الشركات المساهمة الخاصة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية حتى نهاية عام 2014

القطاع	العدد	رأس المال المدفوع	
		القيمة (مليار درهم)	النسبة %
العقارات	22	89.2	% 65.4
الاستثمار	54	29.7	% 21.8
التمويل	21	7.4	% 5.4
الكهرباء والماء	19	3.2	% 2.3

الاتصالات	3	2.3	% 1.7
الخدمات	16	1.4	% 1.0
الصناعة	8	2.8	% 2.1
التجارة	7	0.2	% 0.2
المجموع	150	136.5	% 100.0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

ظل عدد الشركات المساهمة الخاصة بقطاعات الصناعة والاتصالات ثابتا بين عامي 2013 و 2014، في حين تزايد عدد شركات قطاعات التمويل والكهرباء والماء والتجارة من 19 و 16 و 6 شركة عام 2013 إلى 21 و19 و 7 شركة عام 2014 بالترتيب وعلى التوالي، بينما تراجع عدد الشركات بقطاعات العقارات والاستثماروالخدمات من 23 و 55 و 19 شركة عام 2013 إلى 22 و 54 و 16 شركة عام 2014 بالترتيب وعلى التوالي وذلك على النحو المبين بالجدول التالي رقم (6).

جدول رقم (6)
تطور عدد الشركات المساهمة الخاصة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية بين عامي 2013 و 2014

القطاع	2013	2014
العقارات	23	22
الاستثمار	55	54
التمويل	19	21
الكهرباء والماء	16	19
الاتصالات	3	3
الخدمات	19	16
الصناعة	8	8
التجارة	6	7
المجموع	149	150

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

جدول رقم (7)

عدد الشركات المساهمة الخاصة موزعة حسب الإمارة والقطاع حتى نهاية عام 2014

الإمارة / القطاع	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
العقارات	11	7	5	-	-	-	-
الاستثمار	36	18	2	2	-	1	-
التمويل	9	9	1	-	-	1	-
الكهرباء والماء	13	1	-	-	-	-	2
الاتصالات	3	-	-	-	-	-	-
الخدمات	11	7	1	-	-	1	-
الصناعة	3	3	-	-	-	-	1
التجارة	2	2	-	-	-	-	2
المجموع	87	47	9	2	-	3	5

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

جدول رقم (8)

قيمة رأس المال المدفوع للشركات المساهمة الخاصة موزع حسب الإمارة والقطاع حتى نهاية عام 2014 (بالمليار درهم)

الإمارة / القطاع	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
العقارات	4.4	83.2	1.2	-	-	-	-
الاستثمار	26.6	4.9	0.2	0.1	-	0.003	-
التمويل	4.1	2.9	0.1	-	-	0.1	-
الكهرباء والماء	2.8	1.0	-	-	-	-	0.4
الاتصالات	2.5	-	-	-	-	-	-
الخدمات	0.2	1.2	0.02	-	-	0.02	-
الصناعة	2.7	0.8	-	-	-	-	0.02
التجارة	0.02	0.1	-	-	-	-	0.03
المجموع	43.4	94.0	1.5	0.1	-	0.1	0.5

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

جدول رقم (9)
النسبة المئوية لرأس المال المدفوع للشركات المساهمة الخاصة موزعة حسب الإمارة والقطاع حتى نهاية عام 2014

الإمارة القطاع	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
العقارات	% 10.1	% 88.5	% 80.0	-	-	-	-
الاستثمار	% 61.3	% 5.2	% 13.3	100.0%	-	% 2.5	-
التمويل	% 9.5	% 3.1	% 6.6	-	-	% 84.7	-
الكهرباء والماء	% 6.5	% 1.0	-	-	-	-	% 90.6
الاتصالات	% 5.8	-	-	-	-	-	-
الخدمات	% 0.5	% 1.3	% 1.3	-	-	% 12.7	-
الصناعة	% 6.2	% 0.8	-	-	-	-	% 3.4
التجارة	% 0.1	% 0.1	-	-	-	-	% 6.0
المجموع	% 100.0	% 100.0	% 100.0	% 100.0	-	% 100.0	% 100.0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014 (محتسبة).

ب. فروع الشركات الأجنبية

تطور عدد فروع الشركات الأجنبية بالدولة من 3484 فرعا عام 2013 إلى 3963 فرعا عام 2014 بنسبة نمو بلغت 13.7 %، يتمركز 2213 فرعا منها بإمارة أبو ظبي بنسبة تركز بلغت 55.8 % و 1503 فرعا بإمارة دبي بنسبة تركز بلغت 37.9 %، أى أن نحو 93.7 % من فروع الشركات الأجنبية بالدولة تتمركز بامارتي أبو ظبي ودبي لما تتمتعان به من عناصر جذب استثمارية جعلتهما عصب النشاط الاقتصادي بالدولة.

جدول رقم (10)
عدد فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة موزعة حسب الإمارة حتى نهاية عام 2014

الإمارة	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الإجمالي
العدد	2213	1503	130	11	2	45	59	3963
النسبة %	% 55.8	% 37.9	% 3.3	% 0.3	% 0.1	% 1.1	% 1.5	% 100.0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الشكل رقم (2)
التوزيع النسبي لفروع الشركات الأجنبية بالدولة حسب الإمارة لعام 2014

تتصدر بريطانيا قائمة الدول التي لديها فروع شركات مسجلة بالدولة بنسبة 11.5 % (بالإضافة إلي جزر العذراء البريطانية بنسبة 3.2 % من عدد الشركات)، تأتي بالمرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8.9 %، ثم ألمانيا بنسبة 5.0 %، وتعمل تلك الشركات بمجالات النفط والتكنولوجيا والبنية التحتية.

جدول رقم (11)

فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة موزعة حسب الجنسية حتى نهاية عام 2014

الجنسية	عدد الفروع	% من الإجمالي	الجنسية	عدد الفروع	% من الإجمالي
بريطانيا	455	% 11.5	كندا	50	% 1.3
جزر العذراء البريطانية	125	% 3.2	تركيا	53	% 1.3
أمريكا	355	% 8.9	ماليزيا	50	% 1.3
ألمانيا	200	% 5.0	البحرين	43	% 1.1
الهند	169	% 4.3	بنما	42	% 1.1
فرنسا	152	% 3.8	باكستان	43	1.1%
لبنان	118	% 3.0	إيران	39	% 1.0
كوريا	195	% 4.9	بلجيكا	38	% 1.0
اليابان	99	% 2.5	برمودا	35	% 0.9
سويسرا	95	% 2.4	السعودية	35	% 0.9
هولندا	79	% 2.0	الأردن	34	% 0.9
الصين	87	% 2.2	الكويت	28	% 0.7
جزر كيمان	71	% 1.8	إيرلندا	28	% 0.7
مصر	70	% 1.8	النرويج	22	% 0.6
سنغافورة	72	% 1.8	السويد	19	% 0.5
استراليا	61	% 1.5	النمسا	22	% 0.6
قبرص	56	% 1.4	قطر	20	% 0.5
هونج كونج	60	% 1.5	أخرى	890	% 22.5
أسبانيا	56	% 1.4	المجموع	3963	% 100.0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

2.إدارة الوكالات التجارية

تعد الوكالات التجارية تعبير وانعكاس لثقل الدولة ومكانتها الاقتصادية والتجارية على المستويين الاقليمي والدولي، وقد بلغ عدد الوكالات المقيدة خلال عام 2014 نحو 443 وكالة بعد أن كان 446 وكالة عام 2013 بنسبة تراجع بلغت 0.7- %. وتزايد عدد الوكالات المجددة والمؤشر بتعديل بياناتها من 4407 وكالة عام 2013 إلى 4644 وكالة عام 2013 بنسبة نمو بلغت 5.4 %، وتراجع عدد الوكالات المشطوبة من 316 وكالة عام 2013 إلى 194 وكالة عام 2014 بنسبة تراجع بلغت 38.6- %.

جدول رقم (12)

عدد الوكالات المقيدة والمشطوبة والمجددة والمؤشر بتعديل بياناتها خلال عامي 2013 و 2014

المؤشر	2013	2014
الوكالات المقيدة	446	443
الوكالات المشطوبة	316	194
الوكالات المجددة والمؤشر بتعديل بياناتها	4407	4644

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الشكل رقم (3)

الوكالات المقيدة والمشطوبة والمجددة والمؤشر بتعديل بياناتها خلال عامي 2013 و 2014

سجلت أبو ظبي أعلى نسبة بين إمارات الدولة في عدد الوكالات المقيدة والمشطوبة والمجددة والمؤشر بتعديل بياناتها عام 2014 اذ بلغت 64.8 % و 66.0 % و 62.0 % على التوالي والترتيب.

جدول رقم (13)
عدد الوكالات المقيدة والمشطوبة والمجددة والمؤشر بتعديل بياناتها موزعة حسب الإمارة خلال عام 2014

المؤشر	أبو ظبي	دبي	الشارقة والإمارات الشمالية	الإجمالي
الوكالات المقيدة	287	134	22	443
الوكالات المشطوبة	128	55	11	194
الوكالات المجددة والمؤشر بتعديل بياناتها	2879	1589	176	4644

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

جدول رقم (14)
الوكالات المسجلة موزعة حسب النشاط عام 2014

النشاط	العدد
معدات هندسية وكهربائية وميكانيكية ومعدات تحلية المياه والصرف الصحي	1490
معدات إطفاء الحرائق والأمن والسلامة	669
مستحضرات ومعدات طبية	590
مركبات وآليات ومعدات ثقيلة وخفيفة وعدد ومعدات الإصلاح	522
مستحضرات تجميل وعطور وكماليات وتحف وهدايا ودخان ومجوهرات	276
معدات النفط	256
الكترونيات وأجهزة كهربائية ومنزلية	209
بتروكيماويات ومنتجات معدنية والتنقيب عن الزيت والغاز	210
مواد ومعدات بناء	180

وكلاء ومعدات طيران	118
منسوجات وملابس ومنتجات جلدية	110
أثاث ومفروشات وتجهيزات للمكاتب والمحلات وأدوات ولوازم منزلية	98
مواد غذائية	47
استشارات	60
وكلاء ومعدات بواخر	49
أجهزة سمعية وبصرية وتصويرية وعلمية	57
مواد ومعدات ومنتجات زراعية وسمكية وحيوانية ومبيدات حشرية ومنتجات بيطرية	45
أدوات ولوازم مكتبية وأدوات معملية ووسائل وألعاب تعليمية	22
أخرى	127
معدات رياضية وألعاب أطفال	10
وكلاء صحافة واعلان ومعدات مطبعية	9
المجموع	5154

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الجدول رقم (15)

عدد الوكالات المسجلة موزعة حسب جنسية الموكل عام 2014

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
انجليزي	829	سويسري	173	سويدي	49
أمريكي	653	هولندي	165	سنغافوري	55
ألماني	484	هندي	166	تركي	62
إيطالي	449	أسباني	100	نرويجي	45
فرنسي	270	كندي	85	ماليزي	40
ياباني	203	استرالي	58	نمساوي	38

كوري	224	بلجيكي	59	مصري	41
صيني	228	سعودي	63	ايرلندي	35
إماراتي	199	دنماركي	48	تايواني	26
اسكتلندي	20	دول أخري	372	عمان	21
المجموع					5154

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

وللعام الثالث على التوالي استحوذت الوكالات البريطانية على العدد الأكبر من الوكالات المسجلة بالدولة بعدد 829 وبنسبة 16.1% من عدد الوكالات المسجلة بالدولة، تليها الوكالات الأمريكية بعدد 653 وكالة بنسبه12.7% ثم الوكالات الالمانية وعددها 484 وكالة وبنسبة 9.4% من إجمالي عدد الوكالات المسجلة.

جدول رقم (16)

عدد طلبات الاستعلام والمستخرج والجولات التفتيشية لإدارة الوكالات التجارية لعام 2014

المؤشر	عدد طلبات الاستعلام والمستخرج	عدد الجولات التفتيشية	عدد النزاعات المنظورة
المجموع	1021	9	28

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

3.إدارة الرقابة التجارية

حرصا من الدولة على تحقيق مصلحة المستهلك وتحقيق الانضباط للأسواق ومكافحة الإرتفاع في مستويات الأسعار، يتم تفعيل الرقابة بصورة مستمرة على الأسواق ومنافذ البيع والمحلات التجارية لمكافحة أساليب الغش والتقليد والارتفاع غير المبرر بالأسعار، وفي هذا الإطارورغم تراجع عدد الجولات التفتيشية عام 2014 إلى 22699 جولة عن مستواها في العام 2013 والبالغ 24791 جولة بنسبة تراجع بلغت 8.4- %، إلا أن عدد المخالفات بين العامين تطور بالزيادة من4601 مخالفة إلى 5599 مخالفة بنسبة نمو بلغت 21.7 %، في إشارة إلى تزايد عدد حالات الغش التجاري.

جدول رقم (17)
عدد الجولات التفتيشية المنفذة والمخالفات المحررة
خلال عامي 2013 و 2014

المؤشر	2013	2014	نسبة الزيادة %
عدد الجولات التفتيشية	24791	22699	(% 8.4)
عدد المخالفات المحررة	4601	5599	% 21.7
نسبة المخالفات / الجولات %	% 18.6	% 24.7	-

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الشكل رقم (4)
عدد الجولات التفتيشية المنفذة والمخالفات المحررة خلال عامي 2013 و 2014

جدول رقم (18)
عدد الجولات التفتيشية المنفذة والمخالفات المحررة وأهميتها النسبية
موزعة حسب تفعيل القوانين الرقابية خلال عام 2014

تفعيل القوانين الرقابية	الجولات التفتيشية		المخالفات المحررة	
	عدد	الاهمية النسبية %	عدد	الاهمية النسبية %
متابعة قانون حماية المستهلك	12438	% 54.8	4445	% 79.4
ضبط السلع المقلدة والمغشوشة	9186	% 40.5	1071	% 19.1
متابعة قانون حماية حقوق المؤلف	746	% 3.3	37	% 0.7
متابعة قانون العلامات التجارية	84	% 0.4	11	% 0.2

محلات أصحاب الوكالات (قانون الوكالات)	142	% 0.6	33	% 0.6
التفتيش على المصانع (قانون الصناعة)	103	% 0.5	2	% 0.03
المجموع	22699	% 100.0	5599	% 100.0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

بلغ عدد الجولات التفتيشية في اطار قانون حماية المستهلك (12438) نجم عنها (4445) مخالفة اي ما نسبتة (79.4 %) من اجمالي المخالفات وهذا ما يعني أن كل ثلاث جولات نتج عنها مخالفة واحدة، كما تجدر الإشارة إلى تواضع عدد الجولات والمخالفات على القطاعات ذات التأثير على الاقتصاد مثل قانون العلامات التجارية وقانون الوكالات والمصانع وهو ما يستدعي إعطاء مزيد من العناية والاهتمام بهذا الجانب.

جدول رقم (19)

الجولات التفتيشية على مستوى الدولة حسب الجهة والمهمة لعامي 2013 و 2014

أماكن الجولات التفتيشية	مهمة الجولات التفتيشية	2013		2014	
		عدد الجولات	عدد المخالفات	عدد الجولات	عدد المخالفات
منافذ بيع السلع	تفعيل قانون حماية المستهلك	8773	2266	9833	3939
محلات الخضار والفواكه واللحوم	تفعيل قانون حماية المستهلك	1419	170	1427	246
أماكن أخرى	تفعيل قانون حماية المستهلك	1104	389	1178	260
محلات الإلكترونيات وبيع الأدوات الصحية والمواد الكهربائية والأدوات الحديدية	تفعيل قانون حماية المستهلك	2719	326	2023	257

محلات بيع مواد التجميل والعطور والساعات	تفعيل قانون حماية المستهلك	2514	255	1896	186
محلات التجزئة والملابس والتنزيلات	تفعيل قانون حماية المستهلك	3112	295	2570	273
محلات بيع قطع غيار السيارات والإطارات	تفعيل قانون حماية المستهلك	2298	445	1699	245
محلات بيع لعب الأطفال	تفعيل قانون حماية المستهلك	255	114	998	110
محلات بيع الحاسب الآلي وألعاب الفيديو والمكتبات وأماكن استخدام برامج الحاسب الآلي	تفعيل قانون حماية المستهلك	1124	112	746	37
محلات بيع العلامات التجارية	تفعيل قانون العلامات التجارية	46	13	84	11
محلات أصحاب الوكالات	تفعيل قانون الوكالات	149	44	142	33
المصانع	تفعيل قانون الصناعة	138	1	103	2
المجموع		24791	4601	22699	5599

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

جدول رقم (20)
الجولات التفتيشية والمخالفات على مستوى الدولة حسب الأهداف لعامي 2013 , 2014

المؤشر	2013		2014	
	عدد الجولات	عدد المخالفات	عدد الجولات	عدد المخالفات
متابعة قانون حماية المستهلك	11407	2935	12438	4445
ضبط السلع المقلدة والمغشوشة	11919	1490	9186	1071
متابعة قانون حماية حقوق المؤلف	1121	117	746	37
متابعة قانون العلامات التجارية	48	14	84	11
محلات أصحاب الوكالات	150	44	142	33
التفتيش على المصانع	146	1	103	2
المجموع	24791	4601	22699	5599

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الشكل رقم (5)
الجولات التفتيشية والمخالفات موزعة حسب الأهداف للعام 2014

الشكل رقم (6)
التوزيع النسبي للجولات التفتيشية حسب الأهداف عام 2014

الشكل رقم (7)
التوزيع النسبي للمخالفات حسب الأهداف لعام 2014

- متابعة قانون حماية المستهلك
- متابعة قانون العلامات التجارية
- ضبط السلع المقلدة والمغشوشة
- محلات أصحاب الوكالات (قانون الوكالات)
- متابعة قانون حماية حقوق المؤلف
- التفتيش على المصانع (قانون الصناعة)

4.إدارة حماية المستهلك

من بين إحدى المهام الرئيسية لادارة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد تلقي شكاوى المستهلكين مباشرة او من خلال جمعية حماية المستهلك واتخاذ الاجراءات بشأنها او احالتها للجهات المختصة، وقد إرتفع عدد الشكاوى المقدمة إلى إدارة حماية المستهلك بالوزارة من 13375 شكوى عام 2013 إلى 15235 شكوى عام 2014 بنسبة نمو بلغت 13.9%، ويعود ذلك الى تفعيل دور الاتصال والتواصل وفعالية قنوات تلقي الشكاوي من خلال مركز الاتصال الخاص بالمستهلكين اضافة الى ارتفاع نسبة الوعي والثقافة الاستهلاكية لدى المواطنين والمقيمين، ونجحت إدارة حماية المستهلك عام 2014 في حل نحو 13860 شكوى بنسبة نحو 91.0 % من تلك الشكاوى بالطرق الودية.

جدول رقم (21)

أنشطة حماية المستهلك لعام 2014

النشاط	العدد
عدد الشكاوى	15235
عدد الشكاوى التي تم معالجتها	14411
نسبة الشكاوى التي تم معالجتها / إجمالي الشكاوى %	% 94.6
عدد الشكاوى التي تم حلها وديا	13860
الشكاوى غير المطابقة للقانون	% 91.0
نسبة الشكاوى غير المطابقة للقانون /إجمالي الشكاوي %	% 2.6
الشكاوى المحالة للجنة تسوية المنازعات	32
الشكاوى المحالة للمحكمة	128
عدد الشكاوى تحت الإجراء	824
عدد الشكاوى تحت الإجراء / إجمالي الشكاوى %	% 5.4

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

احتلت شكاوي الاسعار المرتبة الاولى من مجموع الشكاوي عامى 2013 و 2014 وبنسبة26.3 % و 25.3 % على الترتيب، تلتها شكاوي السيارات بالمرتبة الثانية خلال العامين أيضا وبنسبة 20.0 % و 23.9 % على الترتيب، أي ان الشكاوى في السيارات والاسعار استحوذت على نحو (46.3 %) عام 2013 و (49.2 %) عام 2014 من إجمالي شكاوي المستهلكين.

الجدول رقم (22)
شكاوى حماية المستهلك وفقا لتصنيفها لعامى 2013 و 2014

الشكوي	2014	2013
الأسعار	3851	3515
السيارات	3652	2679
الإلكترونيات	904	805
الهواتف	903	728
الأثاث	237	251
قطع الغيار والإطارات	655	497
العقارات	113	53
بطاقات الإئتمان	159	-
أخرى	6126	4870
الإجمالي	15235	13375

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الشكل رقم (8)
شكاوي حماية المستهلك وفقاً لتصنيفها عام 2014

جدول رقم (23)

جدول مقارن لأنشطة وخدمات إدارة حماية المستهلك بين عامي 2013 و 2014

النشاط / الخدمة	2013	2014
شكاوى المستهلكين	13375	15235
طلبات الاسترداد للسلع المعيبة	125	30
طلبات رفع وخفض الأسعار	106	8
عقد الاجتماعات التنسيقية مع الجهات المحلية	8	8
حملات توعية لحماية المستهلك	2	2
الجولات التفتيشية	10	8
اجتماعات الموردين ومنافذ البيع	10	8
اجتماعات مع مؤسسات المجتمع المدني	8	8
الدراسات الاقتصادية والتحليل المالي	16	-

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

جدول رقم (24)
جدول استرداد السلع المعيبة عامي 2013 و 2014

رقم	2013		2013		ملاحظات
	عدد السلع المعيبة	نوع السلع المعيبة	عدد السلع المعيبة	نوع السلع المعيبة	
1	11	كريمات وأدوات طبية وأدوية	-	–	
2	88	صيانة سيارات	130	صيانة سيارات	حملات صيانة ومعالجات خلل من معظم وكالات السيارات
3	1	سترات	-	–	
4	1	صمامات ضغط	-	–	
5	5	أجهزة كهربائية	9	أجهزة كهربائية مختلفة	
6	2	منتجات غذائية	1	مواد غذائية مختلفة	
7	10	منتجات أطفال	5	العاب وستائر غرف اطفال	
8	3	دراجات نارية	3	دراجات نارية	
9	1	أكواب	-	–	
10	3	إطارات	-	-	
11	-	-	2	كومبيوترات	
مجموع	125	-	150	-	

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

5. إدارة مدققي الحسابات.

الجدول رقم (25) عدد مدققي الحسابات لعام 2014

البيان	المقيدين خلال عام 2014	إجمالي المقيدين
أشخاص طبيعيين (أفراد)	58	754
شركات تدقيق وطنية	8	73 (78 فرع)
فروع شركات تدقيق أجنبية	-	10 (31 فرع)

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الجدول رقم (26)

بيان إحصائي مقارن بعدد مدققي الحسابات حسب الإمارة عن عامي 2013 و 2014

الإمارة	2013	2014	نسبة النمو %
دبي	362	387	% 6.9
ابو ظبي	219	230	% 5.0
الشارقة	92	99	% 7.6
رأس الخيمة	17	19	% 11.8
عجمان	9	10	% 11.1
الفجيرة	12	13	% 8.3
أم القيوين	5	5	% 0.0
المجموع	716	754	% 5.3

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

الجدول رقم (27)

مدققي الحسابات المسجلين (طبيعيين / أشخاص) عن عامي 2013 و 2014 حسب الجنسية

الجنسية	2013		2014	
	عدد المدققين	%	عدد المدققين	%
الإمارات	402	% 56.1	445	% 59.0
الهند	97	% 13.6	99	% 13.1
الأردن	53	% 7.4	53	% 7.0
مصر	40	% 5.6	42	% 5.6
فلسطين	21	% 2.9	21	% 2.8
بريطانيا	20	% 2.8	21	% 2.8
كندا	13	% 1.8	14	% 1.9
باكستان	15	% 2.1	19	% 2.5

الشكل رقم (9)
التوزيع النسبي لمدققي الحسابات حسب الإمارة عام 2014

لبنان	8	% 1.1	8	% 1.1
سوريا	5	% 0.7	5	% 0.7
السعودية	6	% 0.8	2	% 0.3
مختلفة	36	% 5.0	25	% 3.3
المجموع	716	% 100.0	754	% 100.0

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك، عام 2014.

(ثانياً) قطاع الشئون الصناعية

يختص قطاع شؤون الصناعة بتنفيذ السياسات و الخطط الإستراتيجية والإشراف على العمليات و المشاريع الرئيسية ضمن القطاع الذي يشرف عليه، ويتبع القطاع الإدارات التالية:

- إدارة التراخيص الصناعية.
- إدارة تطوير ودعم المؤسسات.
- إدارة مكافحة الإغراق.
- إدارة المنشأ.

وفيما يلي ملخص لبيانات إدارات قطاع الصناعة:

1. إدارة التراخيص الصناعية

تطور عدد المنشآت الصناعية من 5633 منشأة عام 2013 إلى 5882 منشأة عام 2014 بنسبة نمو بلغت 4.4 %.

الجدول رقم (28)

تطور عدد المنشآت الصناعية والاستثمار والعمالة بقطاع الصناعة خلال عامي 2013 و 2014

العام	عدد المنشآت	الاستثمار (مليون درهم)	العمال (ألف عامل)
2013	5634	121531	420.4
2014	5882	125197	427.8
النمو %	% 4.4	% 3.0	% 1.8

المصدر: إدارة التراخيص الصناعية، وزارة الاقتصاد.

الشكل رقم (10)
مقارنة بين عدد المنشآت الصناعية والاستثمار والعمالة بقطاع الصناعية بين عامي 2013 و 2014

الجدول رقم (29)
تطور عدد المنشآت الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2013 و 2014

القطاع	الترتيب	الترتيب عدد المصانع حتى 2013	عدد المصانع حتى 2014	نسبة المساهمة في القطاع الصناعي عام 2014 %	نسبة النمو في عدد المصانع بين عامي 2013 و 2014 %
الصناعات المعدنية الأساسية	الأول	1055	1098	% 19.0	% 4.1
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	الثاني	747	760	% 12.9	% 1.7
صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية	الثالث	479	503	% 8.5	% 5.0
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	الرابع	476	510	% 8.7	% 7.1
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	الخامس	418	475	% 8.1	% 13.6

إجمالي عدد المصانع في القطاعات الصناعية الخمس	3210	3346	% 48.8	% 4.2
عدد المصانع بباقي القطاعات الصناعية	2424	2536	% 28.4	% 4.9
إجمالي عدد المصانع في القطاعات الصناعية بالدولة	5634	5882	% 100.0	% 4.4

المصدر: إدارة التراخيص الصناعية، وزارة الاقتصاد.

الجدول رقم (30)

أهم قطاعات تركز الاستثمارات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى سبتمبر 2014

القطاع	الترتيب	إجمالي قيمة الاستثمار حتى 2013 (مليار درهم)	إجمالي قيمة الاستثمار حتى 2014 (مليار درهم)	نسبة المساهمة في استثمارات القطاع الصناعي عام 2014 %	نسبة النمو في الاستثمارات بين عامي 2013 و 2014 %
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	الأول	39.0	39.2	% 31.3	% 0.4
الصناعات المعدنية الأساسية	الثاني	31.3	31.3	% 25.0	% 0.0
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	الثالث	15.3	18.6	% 14.9	% 21.2
صناعة منتجات تكرير النفط	الرابع	8.5	8.6	% 6.8	% 0.8
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	الخامس	6.9	6.9	% 6.8	% 0.1
إجمالي الاستثمارات في القطاعات الصناعية الخمس		101.3	104.8	% 83.7	% 3.4

الشكل رقم (11)
أهم قطاعات تركز الاستثمارات الصناعية بالامارات حتى عام 2014

الاستثمارات بباقي القطاعات الصناعية	20.0	20.3	% 16.2	% 1.3
إجمالي الاستثمارات في القطاعات الصناعية بالدولة	121.3	125.1	% 100.0	% 3.1

المصدر: إدارة التراخيص الصناعية، وزارة الاقتصاد.

الجدول رقم (31)

أهم قطاعات تركز العمالة في القطاع الصناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة

حتى سبتمبر 2014

القطاع	الترتيب	إجمالي عدد العاملين حتى 2013 (ألف عامل)	إجمالي عدد العاملين حتى 2014 (ألف عامل)	نسبة المساهمة في عدد العاملين بالقطاع الصناعي عام 2014 %	نسبة النمو في عدد العاملين بين عامي 2013 و 2014 %
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	الأول	90.1	91.1	% 21.2	% 1.1
صناعة المنتجات المعدنية	الثاني	77.0	78.1	% 18.2	% 1.4
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	الثالث	39.1	40.2	% 9.4	% 2.8
صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية	الرابع	30.7	31.9	% 7.4	% 3.9
صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية	الخامس	28.7	29.3	% 6.8	% 1.8
إجمالي عدد العاملين في القطاعات الصناعية الخمس		265.8	270.6	% 63.2	% 1.8
العاملين بباقي القطاعات الصناعية		154.5	157.2	% 36.7	% 1.7
إجمالي عدد العاملين في القطاعات الصناعية بالدولة		420.4	427.8	% 100.0	% 1.8

المصدر: إدارة التراخيص الصناعية، وزارة الاقتصاد.

الشكل رقم (12)
أهم قطاعات تركز العمالة في القطاع الصناعي بالامارات حتي سبتمبر عام 2014

صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية
صناعة المنتجات المعدنية
صناعة المواد الغذائية والمشروبات
صناعة الاخشاب والمنتجات الخشبية
صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية
العاملين بباقى القطاعات الصناعية

الجدول رقم (32)

أهم الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية في القطاع الصناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2014

القطاع	اجمالي الاستثمار (مليون درهم)	إجمالي عدد العمال (ألف عامل)	كثافة رأس المال المستثمر / عامل (ألف درهم / عامل)
الصناعات المعدنية الأساسية	31356	17.9	1751
صناعة منتجات تكرير النفط	8586	5.3	1620
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	39282	40.2	977
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	6992	24.8	281
صناعة الآلات والأجهزة المكتبية والحاسبة	10	0.03	333
إجمالي القطاعات الخمس	86226	88.2	978
باقي القطاعات الصناعية	38971	337	115
إجمالي القطاعات الصناعية	125197	427.8	292

المصدر: إدارة التراخيص الصناعية، وزارة الاقتصاد.

2. إدارة المنشأ

جدول رقم (33)

شهادات المنشأ حسب الأغراض الاقتصادية والإمارة لعام 2014

الإمارة	شهادة منشأ للمنتجات الصناعية الوطنية	شهادة منشأ للمنتجات الزراعية والحيوانية	شهادة منشأ لمنتجات الثروات الطبيعية	شهادة منشأ بموجب أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية	شهادة منشأ لنظام الأفضليات المعمم – النموذج أ	شهادة منشأ عامة	مجموع شهادات المنشأ حسب كل إمارة
دبي	96771	315	44	12561	2704	1847	114242
رأس الخيمة	46432	-	1056	6211	3302	949	57950
أبو ظبي	44546	29	2	4059	949	2717	52302

الشكل رقم (13)
شهادات المنشأ للمنتجات الصناعية الوطنية الإماراتية لسنة 2014

الشارقة	28339	12	5	5260	4	1273	34893
الفجيرة	48292	251	770	335	1	27	49676
عجمان	17266	322	-	1574	381	87	19630
العين	3579	38	-	544	73	277	4511
أم القيوين	4185	-	-	519	72	1	4777
مجموع الشهادات حسب نوع الشهادة	289410	967	1877	31063	7486	7178	337981

المصدر: قطاع الصناعة، وزارة الاقتصاد.

الشكل رقم (14)
شهادات المنشأ الوطنية الاماراتية حسب نوع الشهادة عام 2014

- شهادة منشأ للمنتجات الصناعية الوطنية
- شهادة منشأ بموجب احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
- شهادة منشأ للمنتجات الزراعية والحيوانية
- شهادة منشأ لنظام الافضليات المعمم – النموذج أ
- شهادة منشأ لمنتجات الثروات الطبيعية
- شهادة منشأ عامة

الشكل رقم (15)
شهادات المنشأ الوطنية الاماراتية حسب النوع والامارة لعام 2014

جدول رقم (34)

عدد شهادات المنشأ الوطنية موزعة على حسب الدول المستوردة لعام 2014 (أكبر 20 دولة)

م	الدولة	عدد الشهادات
1	سلطنة عمان	120071
2	المملكة العربية السعودية	84248
3	قطر	50582
4	الكويت	27007
5	البحرين	10871
6	الأردن	8790
7	جمهورية مصر العربية	5228
8	لبنان	4666
9	اليمن	3102
10	المملكة المتحدة	3078
11	المغرب	2247
12	العراق	2205
13	سوريا	1464
14	ألمانيا	1127
15	ايطاليا	956
16	تونس	901
17	الجزائر	850
18	الهند	822
19	هولندا	711
20	السودان	668

الشكل رقم (16)
عدد شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية موزعة على حسب الدول المستوردة لعام 2014 (أكبر 20 دولة)

جدول رقم (35)
قيمة صادرات المنتجات الوطنية موزعة على حسب الدول لعام 2014 (أكبر 20 دولة)

م	الدولة	القيمة
1	المملكة العربية السعودية	15381024021
2	قطر	6491162259
3	سلطنة عمان	6109087038
4	الكويت	4847823212
5	جمهورية مصر العربية	2420053959
6	المملكة المتحدة	2355044069
7	الأردن	2104310480
8	الإمارات العربية المتحدة	1761132331
9	المغرب	1758086071
10	البحرين	1577728526

11	اليمن	1118312077
12	لبنان	1089825236
13	الولايات المتحدة الأمريكية	900033865
14	العراق	768977709
15	الجزائر	719844549
16	سنغافورة	679638820
17	ألمانيا	497498785
18	سوريا	470151670
19	اليابان	446865146
20	مملكة سوازيلاند	432912272

الشكل رقم (17)

قيمة صادرات المنتجات الوطنية موزعة على حسب الدول لعام 2014

(بالمليون) (أكبر 20 دولة)

3. إدارة مكافحة الإغراق

قامت ادارة مكافحة الاغراق من سنة 2010 الى 31 اغسطس 2015 بالتحرك حيال 47 تحقيق / رسم ضد الاغراق و الدعم و الوقاية المرفوعة على صادرات دولة الامارات العربية المتحدة ، ويوضح الرسم البياني التالي توزيع التحقيقات و الرسوم حسب حالة كل تحقيق / رسم (حتى 31 أغسطس 2015).

الشكل رقم (18)
التحقيقات حسب الحالة

المصدر: إدارة مكافحة الأغراق ، وزارة الاقتصاد ، أكتوبر 2015.

الشكل رقم (19)
التحقيقات موزعة حسب نوع التحقيق

المصدر: إدارة مكافحة الأغراق ، وزارة الاقتصاد ، أكتوبر 2015.

تحرك ادارة مكافحة الاغراق اثر ايجابيا في اغلاق العديد من التحقيقات و الرسوم التي كانت مفروضة على صادرات الدولة من المنتجات الصناعية فيما يستمر العمل على انهاء سريان التحقيقات المرفوعة و الرسوم المفروضة على صادرات الدولة.

1. نجحت ادارة مكافحة الاغراق في انهاء 26 تحقيق/رسم ضد الاغراق و الدعم و الوقاية التي كانت تستهدف صادرات الدولة من المنتجات الصناعية حتى 31 اغسطس 2015 ، موزعه نسبها حسب نوع التحقيق كما هو مبين بالشكل التالي:

الشكل رقم (20)
نسب التحقيقات التي تم انهاؤها حسب نوع التحقيق

المصدر: إدارة مكافحة الأغراق ، وزارة الاقتصاد ، أكتوبر 2015.

2. تواصل ادارة مكافحة الاغراق تحركها حيال 17 رسم ضد الاغراق و الدعم و التدابير الوقائية المفروضة حاليا على صادرات الدولة من المنتجات الصناعية بهدف العمل على انهاء العمل بالرسوم المفروضة على صادرات الدولة من المنتجات المعنية، وفيما يلي توزيع الرسوم المفروضة حسب الدول و نوع الرسم .

الشكل رقم (21)
الرسوم المفروضة حسب البلدان

المصدر : إدارة مكافحة الأغراق ، وزارة الاقتصاد ، أكتوبر 2015.

الشكل رقم (22)
توزيع التحقيقات حسب نوع الرسم

المصدر: إدارة مكافحة الأغراق ، وزارة الاقتصاد ، أكتوبر 2015.

3. تقوم ادارة مكافحة الاغراق بالتحرك حاليا حيال 4 تحقيقات ضد الاغراق و الدعم و الوقاية المفتوحة حاليا ضد صادرات الدولة بهدف العمل على انهاء هذه التحقيقات بدون فرض رسوم على صادرات الدولة من المنتجات الصناعية المعنية، وفيما يلي توزيع التحقيقات المفتوحة حسب النوع و الدول:

الشكل رقم (23)
توزيع التحقيقات المفتوحة حسب النوع

المصدر : إدارة مكافحة الأغراق ، وزارة الاقتصاد ، أكتوبر 2015.

الشكل رقم (24)
توزيع التحقيقات المفتوحة حسب الدول

المصدر : إدارة مكافحة الأغراق ، وزارة الاقتصاد ، أكتوبر 2015.

4. جهود إدارة مكافحة الإغراق في التصدي لرسوم مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية المرفوعة على دولة الإمارات العربية المتحدة.

تكثف ادارة مكافحة الاغراق جهودها للتصدي لتحقيقات و رسوم مكافحة الاغراق والدعم والتدابير الوقائية المرفوعة ضد الصادرات الاماراتية و ذلك بهدف انهاء العمل بهذه الرسوم والتحقيقات التي تؤثر على الاداء التصديري للصناعات المستهدفة.

وتقوم الإدارة بتقديم كافة انواع الدعم للمصانع المعنية بهذه التحقيقات لمساعدتها على التحرك ضد هذه التحقيقات في مختلف مراحل التحقيق من اجل إنهاء التحقيق بدون فرض أي رسم حمائي على الصادرات الاماراتية ، وعلى هذا الاساس تركزت جهود إدارة مكافحة الاغراق في الدفاع عن مصالح المصانع المتأثرة بهذه التحقيقات،على تفعيل المحاور الرئيسية التالية:

1. التنسيق مع المنشات الصناعية و الجهات الحكومية ذات العلاقة في الدولة:

- عقد اجتماعات مكثفة مع المصانع المعنية بالتحقيقات و تقديم كافة انواع الدعم الفني الذي تحتاجه خلال مختلف مراحل التحقيق (الاجابة على استبيانات الاسئلة ، تقديم الدفوعات، التحضير لجلسات الاستماع، التحضير لزيارات التحقيق الميدانية، تجميع البيانات و المؤيدات الثبوتية، وغيرها).
- عقد اجتماعات مع عدد من الجهات الحكومية المحلية والاتحادية ذات العلاقة في الدولة للحصول على بعض البيانات الإحصائية والوثائق الثبوتية التيّ يحتاجها التحرك حيال هذه التحقيقات.
- خلق قناة اتصال مباشرة مع البعثة الدبلوماسية للدولة ببلد الاستيراد لتكون حلقة الوصل ما بين إدارة مكافحة الاغراق وجهاز التحقيق الأجنبي في تقديم البيانات المطلوبة في الوقت المحدد وبالشكل المطلوب.

2. التحرك الثنائي مع أجهزة التحقيق الأجنبية:

- تقديم الدفوعات الفنية والمؤيدات الثبوتية للرد على ادعاءات المصانع الاجنبية مقدمة الشكاوى.
- تقديم الدفوعات الفنية والمؤيدات الثبوتية للرد على نتائج التحقيق لأجهزة التحقيق الاجنبية.
- الاجابة على استبيانات الاسئلة وطلبات المعلومات الواردة من اجهزة التحقيق الاجنبية.
- الاشراف على الزيارات الميدانية التيّ ينفذّها محققّي اجهزة التحقيق الاجنبية للمصانع و الجهات الحكومية في الدولة وموافاتهم بمختلف الوثائق و البيانات المطلوبة.
- المشاركة في جلسات الاستماع التي تنظمها اجهزة التحقيق الاجنبية للدفاع عن موقف الدولة بحضور مختلف الاطراف المشاركة في التحقيق .

- عقد جلسات مشاورات ثنائية بناء على دعوة من اجهزة التحقيق الاجنبية او بمبادرة من الوزارة للعمل على التوصل إلى حل بالتراضي للقضية بدون فرض الرسوم.

3. التحرك المتعدد الاطراف على مستوى منظمة التجارة العالمية:

- اثارة التحفظات الفنية على بعض التحقيقات التي تستهدف الدولة خلال الاجتماعات الدورية للجان مكافحة الاغراق والدعم و الوقاية بمنظمة التجارة العالمية.
- تقديم أسئلة مكتوبة لبعض الدول التيّ تستهدف صادرات الدولة بهذه التحقيقات وفقا لآليات منظمة التجارة العالمية.
- عقد اجتماعات مع القائمين على مكاتب هذه الدول لدى منظمة التجارة العالمية بهدف اثارة التحفظات القانونية بشكل معمق من حيث الجوانب المرتبطة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة .

4. العمل على تفعيل الدور الدبلوماسي و المساعي الحسنة:

- عقد اجتماعات مع سفارات بعض هذه الدول المعتمدين لدى الدولة بهدف احاطتهم بحيثيات التحقيق وطلب تدخلهم لصالح الدولة لدى أجهزة التحقيق.
- إشعار وزارة الخارجية وأصحاب السعادة سفراء الدولة في هذه الدول بالتحقيقات وطلب التدخل لدى نظراؤهم من هذه الدول بهدف التوصل الى حلّ بالتراضي للقضية بدون فرض رسوم.

هذا و قد تمّ سنة 2015 تدعيم تحرك إدارة مكافحة الإغراق في التصدي للتحقيقات المرفوعة على الصادرات الإماراتية و ذلك وفقا لما يلي:

1. تشكيل فريق عمل دعم جهود الوزارة في التحرك حيال تحقيقات مكافحة الاغراق والدعم و الوقاية المرفوعة على الدولة، و الذيّ يضمّ ممثلين عن اهم الجهات الحكومية في الدولة.

2. تفعيل اتفاقية تسوية النزاعات بمنظمة التجارة العالمية، و ذلك من خلال الانضمام كطرف ثالث في النزاع المرفوع من قبل تايوان على كندا بشان رسوم مكافحة الاغراق النهائية المفروضة على صادرات الانابيب الحديدية.

(ثالثاً) قطاع التجارة الخارجية

يختص قطاع التجارة الخارجية بتنفيذ السياسات والخطط الاستراتيجية والاشراف على العمليات والمشاريع الرئيسية ووضع خطط العمل والبرامج الرئيسية للقطاع بعد اعتمادها، والتنسيق بين الوحدات التنظيمية التابعة له والاشراف على آدائها ورفع تقارير دورية عن سير العمل فيها الى وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية والصناعة.

ويتبع القطاع الإدارات التالية: إدارة سياسات التجارة الخارجية – إدارة المفاوضات التجارية – إدارة المنظمات الدولية – إدارة الترويج التجارى والاستثمار.

جدول رقم (36)

التجارة الخارجية المباشرة للإمارات العربية المتحدة خلال 2014

(مليار درهم)

البيان	2014
الصادرات غير النفطية	132.2
إعادة التصدير	243.7
إجمالي الصادرات	375.9
الواردات	696.4
إجمالي التجارة الخارجية	1072.3

المصدر: وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae/

الشكل رقم (25)
الهيكل النسبي للتجارة الخارجية الإماراتية 2014

جدول رقم (37)
التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول 2014 (مليار درهم)

البيان	النصف الاول 2014
الصادرات غير النفطية	11.3
إعادة التصدير	106.3
إجمالي الصادرات	117.6
الواردات	151.9
إجمالي التجارة الخارجية	269.5

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك.

الشكل رقم (26)
الهيكل النسبي للتجارة الخارجية للمناطق الحرة الإماراتية خلال النصف الاول 2014

جدول رقم (38)
أهم 10 شركاء تجاريين للإمارات العربية المتحدة لقيمة التجارة الخارجية غير النفطية 2014 (النسبة المئوية)

الدولة	النسبة المئوية من إجمالي التجارة %
الهند	% 9.78
الصين	% 8.43
الولايات المتحدة	% 7.30
إيران	% 4.35
ألمانيا	% 4.19

اليابان	% 3.81
سويسرا	% 3.79
المملكة العربية السعودية	% 3.27
بريطانيا	% 3.15
بلجيكا	% 3.05
مجموع اهم 10 دول	% 51.14

المصدر: وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae/

الشكل رقم (27)

النسبة المئوية لأهم الشركاء التجاريين من إجمالي التجارة غير النفطية 2014

جدول رقم (39)

أهم 10 شركاء تجاريين للإمارات العربية المتحدة لقيمة الصادرات غير النفطية 2014 (النسبة المئوية)

الدولة	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات غير النفطية
الهند	% 14.85
المملكة العربية السعودية	% 8.17
سلطنة عمان	% 6.61
سويسرا	% 6.34
تركيا	% 5.40
العراق	% 4.72
الكويت	% 4.48
مصر	% 3.65
الصين	% 3.00
الولايات المتحدة	% 2.56
مجموع اهم 10 دول	% 59.78

المصدر: وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae/

الشكل رقم (28)
النسبة المئوية لأهم الشركاء التجاريين من إجمالي الصادرات غير النفطية
2014

جدول رقم (40)

أهم 10 شركاء تجاريين للإمارات العربية المتحدة لقيمة إعادة التصدير 2014 (النسبة المئوية)

الدولة	النسبة المئوية من إجمالي إعادة التصدير %
إيران	% 16.51
الهند	% 8.73
العراق	% 7.49
بلجيكا	% 6.32
هونج كونج	% 4.58
سلطنة عمان	% 4.42
المملكة العربية السعودية	% 4.00
سويسرا	% 3.57
بريطانيا	% 3.01
قطر	% 2.64
مجموع اهم 10 دول	% 61.27

المصدر: وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae/

الشكل رقم (29)
النسبة المئوية لأهم الشركاء التجاريين من إجمالي إعادة التصدير 2014

جدول رقم (41)

أهم 10 شركاء تجاريين للإمارات العربية المتحدة لقيمة الواردات 2014 (النسبة المئوية)

الدولة	النسبة المئوية من إجمالي الواردات %
الصين	% 11.68
الولايات المتحدة	% 10.14
الهند	% 9.19
ألمانيا	% 6.09
اليابان	% 5.55
بريطانيا	% 3.53
سويسرا	% 3.38
ايطاليا	% 3.09
كوريا الجنوبيه	% 2.95
فرنسا	% 2.54
مجموع اهم 10 دول	% 58.15

المصدر: وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae/

الشكل رقم (30)
النسبة المئوية لأهم الشركاء التجاريين من إجمالي الواردات 2014

جدول رقم (42)
النسبة المئوية للتركز السلعي لقيمة الصادرات غير النفطية 2014

رقم البند	السلعة	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات %
7108	ذهب بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق.	% 29.7
7601	ألومنيوم خام.	% 10.0
3901	بوليمرات الإيثلين، بأشكالها الأولية.	% 4.4
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها.	% 4.2
7408	أسلاك من نحاس.	% 3.3
مجموع اهم 5 سلع		% 51.6

المصدر: وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae/

الشكل رقم (31)
النسبة المئوية لأهم السلع من إجمالي الصادرات 2014

جدول رقم (43)
النسبة المئوية للتركز السلعي لقيمة إعادة التصدير 2014

رقم البند	السلعة	النسبة المئوية من إجمالي إعادة التصدير %
7102	ماس	% 19.5
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها.	% 14.0
8703	سيارات المصممة أساساً لنقل الأشخاص، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	% 9.7
8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية.	% 5.7
8803	أجزاء للأصناف الداخلة في البند 88.01 "بالونات ومناطيد مسيرة وغيرها من المركبات الجوية غير المصممة للدفع بقوة محرك"، أو 88.02 "مركبات جوية أخر"	% 2.5
مجموع اهم 5 سلع		% 51.3

المصدر: وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري /http://www.tradeexchange.ae

الشكل رقم (32)
النسبة المئوية لأهم السلع من إجمالي إعادة التصدير 2014

- السلع الاخرى
- ماس
- حلى ومجوهرات وأجزاؤها
- سيارات المصممة اساساً لنقل الاشخاص، بما فى ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق
- أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخلوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية
- أجزاء للأصناف الداخلة فى البند 88.01 "بالونات ومناطيد مسيرة وغيرها من المركبات الجوية غير المصممة للدفع بقوة محرك"، أو 88.02 "مركبات جوية أخرى

جدول رقم (44)
النسبة المئوية للتركز السلعي لقيمة الواردات 2014

رقم البند	السلعة	النسبة المئوية من إجمالي الواردات %
7108	ذهب بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق.	% 14.9
8703	سيارات المصممة أساساً لنقل الأشخاص، بما في ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق.	% 7.2
7102	ماس	% 6.2
7113	حلي ومجوهرات وأجزاؤها.	% 4.5
8517	أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية.	% 4.0
	مجموع اهم 5 سلع	% 36.8

المصدر: وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae/

الشكل رقم (33)
النسبة المئوية لأهم السلع من إجمالي الواردات 2014

- ذهب بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق
- سيارات المصممة أساساً لنقل الأشخاص، بما فى ذلك سيارات الاستيشن وسيارات السباق
- ماس
- حلي ومجوهرات وأجزاؤها
- أجهزة هاتف بما فيها أجهزة هاتف للشبكات الخلوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية
- السلع الاخرى

جدول (45)
مشاركات قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد 2014

الدولة	المشاركة	التاريخ	النسبة المئوية من إجمالي الواردات %
الهند – بنغلور	منتدى الشراكة 2014	27 29 يناير	وفد حكومي وتجاري
الفلبين – مانيلا ماليزيا–كوالالمبور	زيارة رسمية	24 28 فبراير	وفد حكومي وتجاري
اثيوبيا – اديس ابابا	ملتقى استثماري	17 19 مارس	وفد تجاري
الإمارات – دبي	ملتقى الاستثمار السنوي	8 10 ابريل	مؤتمر ومعرض
ألمانيا – هانوفر	معرض هانوفر	7 11 ابريل	المشاركة في المعرض
تتارستان – كازان	قمة كازان	5 يونيو	المشاركة في القمة
روسيا – موسكو	زيارة رسمية وملتقى رجال الأعمال	6 يونيو	وفد حكومي وتجاري
العراق– كردستان	الملتقى الثاني للتجارة والاستثمار في أربيل	10 12 يونيو	ملتقى استثماري ومعرض
الصين	زيارة رسمية	7 12 سبتمبر	وفد حكومي وتجاري
الولايات المتحدة الاميركية (واشنطن – نيويورك – لوس انجلس – هيوستن)	زيارة رسمية	اكتوبر	وفد حكومي وتجاري
الصين – جوانغجو	معرض كانتون – المرحلة الاولى	15 19 اكتوبر	زيارة المعرض
فرنسا – باريس	معرض سيال	19 23 اكتوبر	المشاركة في المعرض

المصدر: وزارة الاقتصاد، قطاع التجارة الخارجية.

(رابعاً) قطاع الملكية الفكرية

يختص قطاع الملكية الفكرية برسم السياسات والخطط الاستراتيجية والاشراف على تنفيذها، والمشاركة فى رسم سياسات الوزارة، ووضع خطط العمل والبرامج الرئيسية للقطاع بعد اعتمادها، والتنسيق بين الوحدات التنظيمية التابعة له والاشراف على آدائها ورفع تقارير دورية عن سير العمل فيها الى وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية.

ويتبع القطاع الادارات التالية: إدارة العلامات التجارية – إدارة المصنفات الفكرية – إدارة الملكية الصناعية – إدارة التشريعات الاقتصادية.

1. ادارة العلامات التجارية

جدول (46)

العلامات التجارية ـ مفصل لعامي 2013، 20142014

نوع المعاملة	عدد الطلبات 2013	عدد الطلبات 2014
طلب تسجيل علامة تجارية (إيداع)	19189	20283
تسجيل العلامة	13342	18953
تجديد تسجيل علامة	3662	4779
استلام رسوم تجديد التسجيل	7281	6585
اجراءات النشر في جريدة العلامات	15217	30307
النشر عن التعديل بعد التسجيل	5065	4368
النشر عن التجديد	3572	4649
الترخيص بالاستعمال من الباطن لعلامة تجارية	2	34
انتقال ملكية	1795	1416
ترخيص باستعمال علامة تجارية	168	74
تعديل اسم المالك والعنوان والشكل القانوني	2234	2190
تعديل بيان المنتجات	41	30
تعديل شكل العلامة	84	71
رهن علامة	0	7

تغيير وكيل التسجيل	570	522
طلب تظلم	53	1039
شطب العلامة	47	33
إستلام إعتراض	470	958
استلام رد علي الاعتراض	308	545
قبول الاعتراض ورفض تسجسل العلامة	17	38
رفض الاعتراض وقبول تسجيل العلامة	48	101

المصدر: وزارة الاقتصاد، احصاءات إدارة العلامات التجارية.

الشكل رقم (34)
التوزيع النسبي لطلب تسجيل علامة تجارية (إيداع) عام 2014

الشكل رقم (35)
مؤشر نمو العلامات التجارية لعام 2014 بالمقارنة مع عام 2013

تطور عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية من 13336 طلب عام 2013 الى 18953 طلب عام 2014 بنسبة نمو 6 %، حيث تتضمن هذه الطلبات 13831 طلب من شركات أجنبية و 6452 طلب من شركات وطنية،كما تزايد عدد تسجيل العلامات من 13336 عام 2013 الى 18953 طلب عام 2014 بنسبة نمو بلغت 42 %، وتنقسم هذه التسجيلات بين 5161 لشركات وطنية و12408 لشركات من جنسيات اخرى.

كما ارتفع عدد العلامات المعترض عليها من 468 عام 2013 الى 957 عام 2014 اي بنسبة زيادة بلغت 104 %، بينما تزايد عدد طلبات التظلم من 81 طلب في 2013 الى 1038 طلب في 2014.

كما ارتفع عدد حالات انتقال الملكية من 1132 عام 2013 لتصل 1416 حالة في 2014 اي بنسبة ارتفاع 20 %.

2.إدارة المصنفات الفكرية

جدول (47)

إحصائيات بأعمال إدارة المصنفات الفكرية لعام 2014

عدد طلبات تسجيل مصنف فكري	567	
عدد طلبات تسجيل مستوردي وموزعى المصنفات الفكرية	441	
عدد قضايا مراكز الشرطة (بلاغات فحص الاقراص)	لا يوجد	
عدد شكاوي انتهاك الحقوق	16	
عدد استفسارات النيابة في قضايا انتهاك الحقوق	لايوجد	المقصود فيها قضايا خبير

المصدر: وزارة الاقتصاد، احصاءات إدارة المصنفات الفكرية.

3. إدارة الملكية الصناعية

جدول (48)

البيانات والاحصائيات لعام 2014

المؤشر	العدد	المصدر
عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة	1474	من خلال قاعدة البيانات المحلية بالإدارة
عدد طلبات النماذج الصناعية المقدمة	804	من خلال قاعدة البيانات المحلية بالإدارة
عدد البراءات الممنوحة	110	من خلال النشر علي البريد الألكتروني للوزارة
عدد مذكرات التفاهم ومذكرات التعاون المبرمة	4	• فبراير 2014 توقيع مذكرة التفاهم بين الوزارة والمكتب الكوري للملكية الفكرية في مجال الملكية الفكرية • يوليو 2014 توقيع تعاون بين الوزارة والجانب الكوري لتقديم الاستشارات والدعم الفني لتأسيس لتطوير نظام الملكية الصناعية • سبتمبر 2014 توقيع اتفاق تعاون لتطوير وتحديث الأنظمة الإدارية والبنية التحتية للملكية الصناعية • ديسمبر 2014 توقيع تعاون بين الوزارة والجانب الكوري لتطوير نظام أتمتة طلبات الملكية الصناعية

عدد شهادات النماذج الصناعية الممنوحة	336	من خلال النشرعلي البريد الألكتروني للوزارة
عدد طلبات البراءات التي تم فحصها	1228	من خلال التقارير الفنية التي تم أستلامها
عدد قيد وكلاء التسجيل الجدد	4	من خلال سجلات الإدارة
عدد وكلاء التسجيل المجددين	50	من خلال سجلات الإدارة
عدد مرات النشر بجريدة الملكية الصناعية	4	من خلال الأعداد المنشورة على موقع الوزارة (24، 25، 26،27)

المصدر: وزارة الاقتصاد، احصاءات إدارة الملكية الصناعية.

الشكل رقم (36)
مؤشر نمو ادارة الملكية الصناعية عام 2014 بالمقارنة بعام 2013

تطور عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من 1426 طلب عام 2013 الى 1474 طلب عام 2014 بنسبة نمو بلغت 3 %، كما تزايد عدد طلبات الماذج الصناعية المقدمة من 544 طلب عام 2013 الى 804 طلب عام 2014 بنسبة نمو بلغت 48 %، كما تطور عدد البراعات الممنوحة من 62 براءة عام 2013 الى 110 براءة عام 2014 بنسبة نمو 77 %، بالاضافة الى ان عدد المذكرات التفاهم والمذكرات التعاون المبرمة لتصل الى ضعف عدد ما وصلت اليه في العام الماضي من 2 الى 4.

كما تطور عدد شهادات النماذج الصناعية الممنوحة من 215 شهادة عام 2013 الى 336 شهادة عام 2014 بنسبة نمو 56 %، وتزايد عدد طلبات البراءات التي تم فحصها من 425 طلب عام 2013 الى 1228 طلب عام 2014، بينما تراجع عدد قيد وكلاء التسجيل الجدد من 6 الى 4 لتصل نسبة التراجع 33 %.